

حالة المعابر في قطاع غزة

2015/9/30 - 2015/9/1

يتناول هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد خلال شهر سبتمبر 2015. يفند التقرير مزاعم السلطات المحتلة التي تروجها حول إدخال تسهيلات على الحصار المستمر للعام التاسع على التوالي، ويؤكد التقرير استمرار الإجراءات الإسرائيلية التي تهدف إلى مأسسة الحصار، وجعل القيود المجحفة المفروضة على حركة سكان قطاع غزة وعلى حركة البضائع والسلع الأساسية مقبولة على المستوى الدولي، رغم انتهاكها لقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويرى التقرير أن الحصار الإسرائيلي هو العقبة الأساسية لأي عملية تنمية أو إعمار لقطاع غزة، وهو السبب الرئيسي للأزمة الإنسانية في القطاع وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

أبرز سمات الحصار خلال الفترة من 2015/9/1 وحتى 2015/9/30 (30 يوماً):

- **حركة السلع والبضائع:** لم يطرأ خلال فترة التقرير أي تغيير جوهري على الحركة التجارية، فقد استمر الحظر شبه الكلي على تصدير منتجات القطاع إلى الضفة الغربية، إسرائيل والأسواق العالمية، بما فيها الصادرات الصناعية والزراعية. كما استمرت القيود الشديدة على توريد عدد كبير من السلع والبضائع الأساسية للسكان، خاصة المواد اللازمة لإعادة الإعمار ومشاريع البنية التحتية والمواد اللازمة للصناعات والإنتاج. وفي المقابل سمحت سلطات الاحتلال بتوريد سلع محددة بعينها فقط، وهي في معظمها مواد غذائية و سلع استهلاكية، وقد شاب دخولها إلى القطاع عوائق عديدة، من بينها إغلاق المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة "كرم أبو سالم" لمدة 15 يوماً (50 % من إجمالي أيام الفترة). وقد أدى ذلك إلى:
- نقص في عدد من السلع الأساسية، حيث سمحت سلطات الاحتلال خلال الأيام التي عمل بها المعبر، بتوريد 11,345 شاحنة، بمعدل 377 شاحنة يومياً، ويمثل عدد الشاحنات التي سُحج بمرورها 66.1% من عدد الشاحنات التي كانت تُورد إلى القطاع قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً، علماً بأن إحتياجات القطاع زادت بنسبة كبيرة نظراً للزيادة السكانية خلال 9 سنوات.
- شهد قطاع غزة ارتفاعاً كبيراً في أسعار كافة مواد البناء، ونفاذ معظمها من الأسواق، بسبب القيود التي تفرضها السلطات المحتلة على توريد مواد البناء إلى القطاع من ناحية، وفشل آلية الأمم المتحدة الخاصة بإعادة أعمار غزة من ناحية أخرى.
- ظلت كمية الواردات من مواد البناء خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر سبتمبر)، محدودة جداً، ولا تليي الحد الأدنى من إحتياجات القطاع الفعلية. فخلال فترة التقرير تم توريد 44,400 طناً من مادة الأسمنت، و 8,490 طن من مادة حديد البناء، ولا تتجاوز هذه الكميات 52.8% و 15.1% على التوالي من الإحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، بينما لا تتجاوز 2.9%، و 1.7% (على التوالي) من الإحتياجات الهائلة من مواد البناء التي يحتاجها القطاع لإعادة الإعمار.
- شهد قطاع غزة خلال فترة التقرير نقصاً كبيراً في جميع أنواع الوقود بسبب الإغلاق المتكرر لمعبر كرم أبو سالم، وقد أدى ذلك إلى نفاذ السولار والبنزين من كافة محطات الوقود في القطاع لعدة أيام، وقد انعكس ذلك بشكل سلبي على حركة النقل والمواصلات في القطاع، حيث توقفت مئات المركبات عن الحركة، وارتبكت حركة المواصلات، خاصة بين المحافظات.
- منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 15 يوماً، خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وفي الأيام التي فتح فيها المعبر تم توريد 3,824 طناً فقط، وبمعدل يومي بلغ 165.8 طن فقط، أي ما يعادل 47.3% من إحتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 350 طناً، وفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة.
- استمرت سلطات الاحتلال في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير حمولة 128 شاحنة فقط لأسواق الضفة الغربية، 113 منها حمولة بسلع زراعية (طماطم، بطاطا، حلو، خيار، فلفل حار، فلفل حلو، ثوم، بادنجان، كوسا، نعنع)، و 5 شاحنات محملة بالأثاث، و 4 شاحنات محملة سمك و 4 شاحنات ملابس، وشاحنتي خُصر

• **حركة الأفراد وتنقل السكان:** ما زالت سلطات الاحتلال تفرض قيوداً تمنع بموجبها معظم سكان قطاع غزة (1.8 مليون نسمة) من حقهم في التنقل إلى الضفة الغربية للوصول إلى المستشفيات والجامعات والأماكن المقدسة وزيارة أقاربهم وذويهم، كما تحرمهم من السفر إلى دول العالم المختلفة، رغم حاجتهم الماسة لذلك. وفي المقابل سمحت السلطات المحتلة لفئات محدودة باجتياز المعبر، وهذه الفئات هي: المرضى من ذوي الحالات الحرجة، التجار، ذوي المعتقلين في السجون الإسرائيلية، العاملون في المنظمات الدولية، المسافرون عبر معبر الكرامة "جسر النبي" وبعض الأفراد لحاجات شخصية، عدد محدود من الأشخاص (كبار السن) للصلاة في المسجد الأقصى، ويجتاز هؤلاء المعبر في ظل قيود مشددة وإجراءات معقدة ومعاملة حاطة بالكرامة الإنسانية. ورغم زيادة أعداد الفلسطينيين المسموح لهم بالتنقل عبر معبر بيت حانون "إيريز" خلال فترة التقرير، غير أن الفئات المسموح لها باجتياز المعبر ما زالت محدودة، ولم يطرأ أي تغيير عليها. وقد رصد المركز خلال فترة التقرير ما يلي:

- إغلاق معبر بيت حانون "إيريز" في وجه مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية لمدة 13 يوماً. وفتح المعبر باقي الأيام وسمح بمرور 1,194 مريضاً يرافقهم 1,147 شخصاً من ذويهم، وقد عرقلت سلطات الاحتلال سفر عشرات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلبت تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية.
- سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر سبتمبر لـ 169 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 96 من أبنائهم في السجون الإسرائيلية وذلك على دفعتين. ويعتبر عدد الزيارات محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي تتيحها التفاهات التي تم التوصل إليه بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012. فوفقاً للتفاهات فإن عدد الزيارات المستحقة للسجناء تبلغ نحو 760 زيارة شهرياً، في حين يصل عدد الزائرين إلى 1,480 شخص.
- أغلق معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، خلال فترة التقرير (25 يوماً)، وذلك جراء الأزمة المصرية الداخلية، وتدهور الأوضاع الأمنية في محافظة شمال سيناء، فيما فُتح لمدة (5) أيام فقط للسفر الحاج من وإلى قطاع غزة. وقد تمكن خلال هذه الأيام 2,827 حاج من مغادرة القطاع، فيما عاد إليه 484 حاج (الدفعة الأولى)، وأرجعت السلطات المصرية 31 حاج. وقد بلغ عدد المواطنين ممن هم بحاجة ماسة للسفر ومسجلين بكشوفات وزارة الداخلية، بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة أكثر من 25,000 شخصاً، وذلك عدا عن آلاف المواطنين الراغبين في السفر، وغير مسجلين في كشوفات وزارة الداخلية.

تفاصيل حركة المعابر خلال شهر سبتمبر

المعابر التجارية

عملت سلطات الاحتلال، وفي سياق خطة هدفت من خلالها السلطات المحتلة لإحكام خنق قطاع غزة، إلى إغلاق كافة المعابر التجارية واعتماد معبر كرم أبو سالم، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع، وتسبب ذلك في تفاقم معاناة سكان القطاع، وخلق مزيد من المعوقات في حركة البضائع المحدودة المسموح بتوريدها أو تصديرها، كما أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار الواردات الغزية وتحميل المصدرين الغزيين (السلع الزراعية المسموح بتصديرها) أعباء مالية إضافية، بسبب موقع المعبر أقصى جنوب شرق قطاع غزة¹.

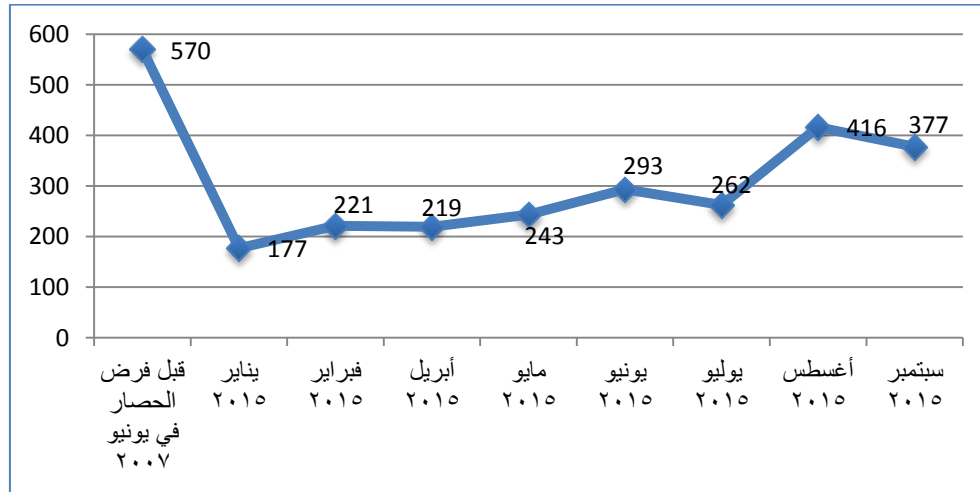
1 - في سياق خطتها لإحكام خنق قطاع غزة، قامت السلطات المحتلة بإغلاق كافة المعابر التجارية واعتماد معبر كرم أبو سالم، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع، وقد تم إغلاق المعابر تدريجياً، حيث أغلقت سلطات الاحتلال معبر صوفا، والذي كان مخصصاً لواردات القطاع من مواد البناء في شهر نوفمبر 2008، وحولت مرور مواد البناء المحدودة التي تسمح بتوريدها للقطاع إلى معبر كرم أبو سالم. وبتاريخ 2010/1/4 أغلقت سلطات الاحتلال معبر نحال عوز، والذي كان مخصصاً لإمداد قطاع غزة بالوقود، وحولت توريد الكميات المقننة من الوقود والمحروقات إلى معبر كرم أبو سالم، والذي لا تلبى قدرته التشغيلية احتياجات سكان القطاع اليومية من الوقود وخاصة من غاز الطهي. وبتاريخ 2011/3/2 أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي معبر المنطار (كارني)، أكبر معابر القطاع التجارية، وأفضلها تجهيزاً لنقل البضائع، وكان يورد عبره 75% من احتياجات القطاع، وبقدرة تشغيلية تصل إلى نحو 400 شاحنة يومياً.

المعبر التجاري الوحيد: كرم أبو سالم

أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 15 يوماً (50% من إجمالي أيام الفترة)، وقد سمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال 11,345 شاحنة، بمعدل 377 شاحنة يومياً. ويمثل عدد الشاحنات التي سمح بمرورها خلال الفترة التي يغطيها التقرير 66.1% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً².

جدول يوضح عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع منذ بداية العام 2015 مقارنة بعددها قبل فرض الحصار في يونيو 2007

البيان	قبل فرض الحصار في يونيو 2007	يناير 2015	فبراير 2015	مارس 2015	أبريل 2015	مايو 2015	يونيو 2015	يوليو 2015	أغسطس 2015	سبتمبر 2015
المعدل اليومي	570	177	221	236	219	243	293	262	416	377
نسبة المعدل اليومي من المعدل اليومي قبل يونيو 2007	%100	%31	%38.7	%41.4	%38.4	%42.6	%51.4	%45.9	%72.9	%66.1



وتؤكد البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن تشغيل معبر كرم أبو سالم، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة، غير كافٍ لتلبية كافة احتياجات سكان القطاع التي كانت تورد من 4 معابر تجارية. وتشير الإحصائيات الواردة في التقرير إلى أن نسبة واردات القطاع الفعلية ما زالت متدنية ولا تلبي أدنى احتياجات سكان قطاع غزة الأساسية.

² - مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.

• الصادرات

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر سبتمبر) بتصدير حمولة 128 شاحنة فقط لأسواق الضفة الغربية، 113 منها حمولة بسلع زراعية (طماطم، بطاطا، بطاطا حلوة، خيار، فلفل حار، فلفل حلو، ثوم، بادنجان، كوسا، نعنec)، و 5 شاحنات محملة بالأثاث، و 4 شاحنات محملة سمك و 4 شاحنات ملابس، وشاحنتي حُصر.

• الواردات

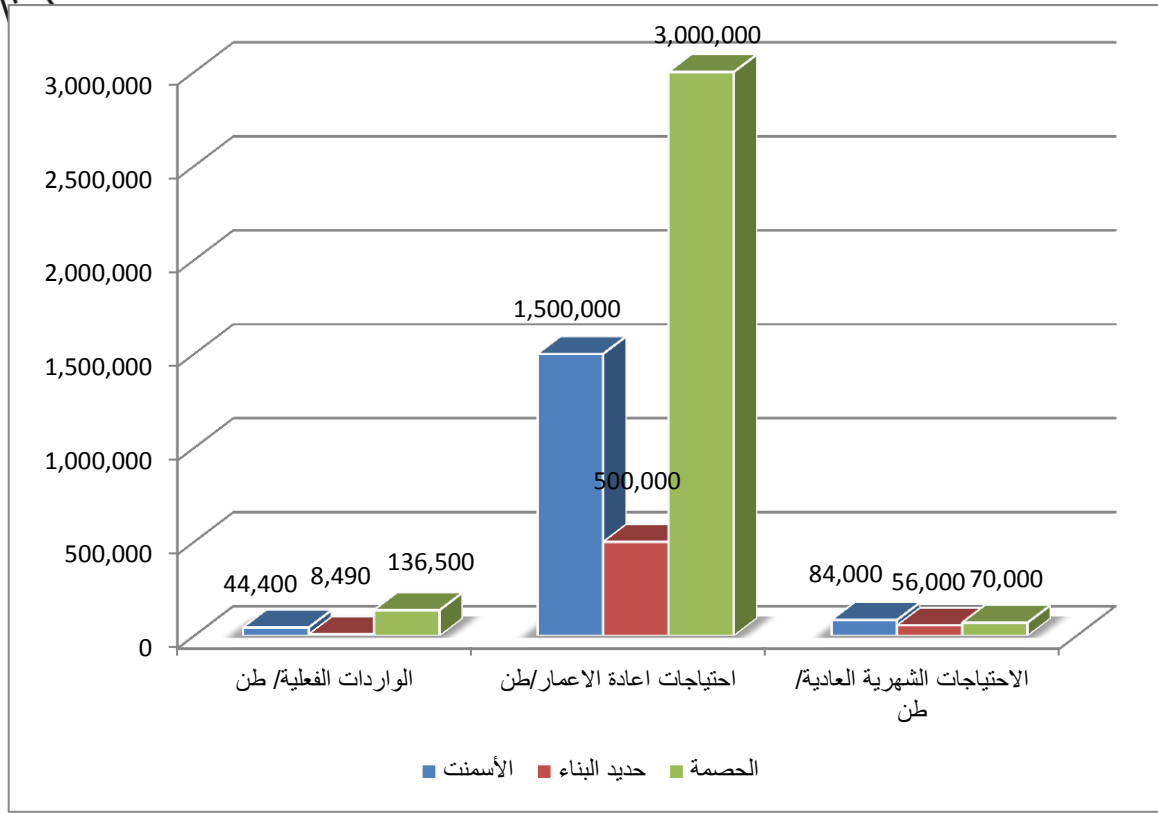
- مواد البناء

ظلت كمية الواردات من مواد البناء خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر سبتمبر)، محدودة جداً، ولا تلبي الحد الأدنى من احتياجات القطاع الفعلية. ففي خلال فترة التقرير تم توريد 44,400 طناً من مادة الأسمنت، و 8,490 طن من مادة حديد البناء، وذلك وفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني في غزة، ولا تتجاوز هذه الكميات 52.8% و 15.1% على التوالي من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، بينما لا تتجاوز 2.9%، و 1.7% (على التوالي) من الاحتياجات الهائلة من مواد البناء التي يحتاجها القطاع لإعادة الاعمار. وقد تم توريد مجمل هذه الكميات لصالح مشاريع تشرف عليها جهات دولية، أو لشركات فلسطينية ولكن وفق آلية رقابية صارمة يستحيل معها إعمار قطاع غزة. وتؤكد هذه البيانات فشل آلية الأمم المتحدة الخاصة بإعادة أعمار غزة عن الوفاء بالحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية لعملية إعادة الاعمار، وذلك بعد نحو عام على سريانها.

جدول يقارن بين كميات مواد البناء الواردة إلى قطاع غزة خلال شهر سبتمبر 2015 والاحتياجات الفعلية في الأوقات العادية واحتياجات إعادة الاعمار

البيان	الواردات الفعلية/طن	احتياجات إعادة الاعمار/طن	النسبة المئوية	الاحتياجات الشهرية العادية/طن	النسبة المئوية
الأسمنت	44,400	1,500,000	2.9%	84,000	52.8%
حديد البناء	8,490	500,000	1.7%	56,000	15.1%
الحصمة	136,500	3,000,000	4.5%	70,000	195%

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.



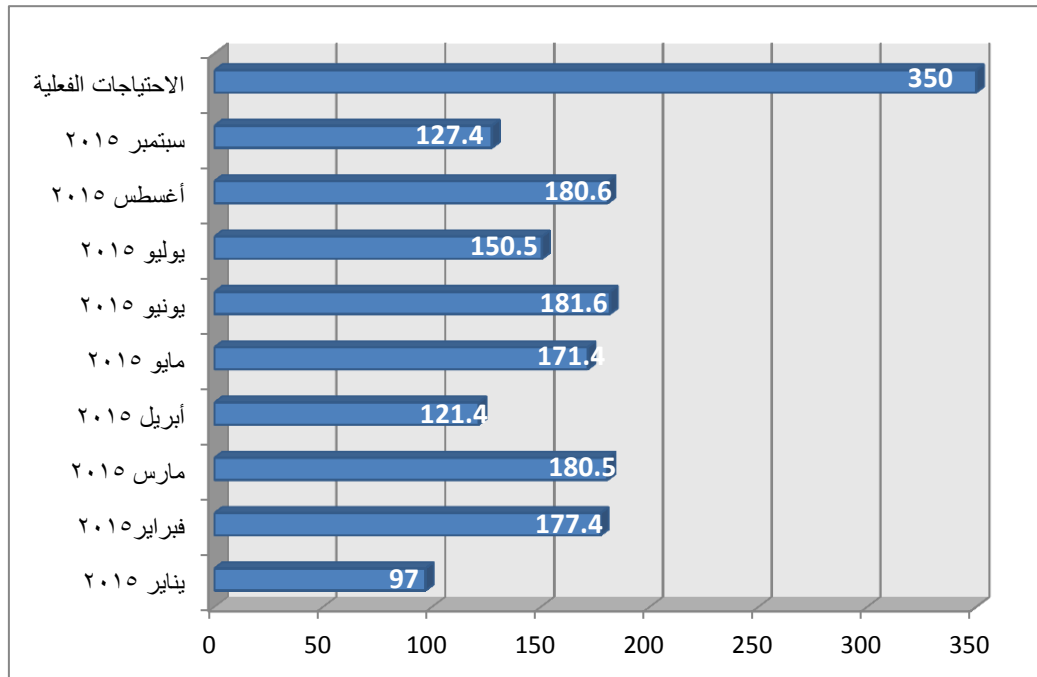
• الوقود والمحروقات

شهد قطاع غزة خلال فترة التقرير نقصاً كبيراً في جميع أنواع الوقود بسبب الإغلاق المتكرر لمعبر كرم أبو سالم، وقد أدى ذلك إلى نفاذ السولار والبنزين من كافة محطات الوقود في القطاع لعدة أيام، وقد انعكس ذلك بشكل سلبي على حركة النقل والمواصلات في القطاع، حيث توقفت آلاف المركبات عن الحركة، وارتبكت حركة المواصلات، خاصة بين المحافظات. ولم تسمح سلطات الاحتلال خلال فترة التقرير، سوى بتوريد 10,397,000 لتر سولار، 3,818,000 لتر بنزين، و6,550,000 لتر سولار صناعي لتشغيل محطة توليد الكهرباء في القطاع، وهي كمية تقل عن احتياجات القطاع، ومما فاقم الأوضاع أكثر عدم وجود إحتياطي في محطات الوقود في القطاع.

كما منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 15 يوماً، خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وفي الأيام التي فتح فيها المعبر تم توريد 3,824 طناً فقط، وبمعدل يومي بلغ 127.4 طن فقط، ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 36.7% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 350 طن.

جدول يقارن كميات الغاز الواردة منذ بداية العام 2015 مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع

الشهر	المعدل اليومي/ طن	نسبة المعدل اليومي من الاحتياجات الفعلية
يناير 2015	97	%27.7
فبراير 2015	177.4	%50.7
مارس 2015	180.5	%51.7
أبريل 2015	121.4	%34.7
مايو 2015	171.4	%48.9
يونيو 2015	181.6	%51.8
يوليو 2015	150.5	%43
أغسطس 2015	180.6	%51.6
سبتمبر 2015	127.4	%36.4
الاحتياجات الفعلية	350	%100





المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر بيت حانون (إيريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيود مشددة على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "إيريز"، وتسمح في نطاق ضيق جداً بمرور فئات محدودة، هي: (1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقيهم؛ (2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ (3) الصحافيون الأجانب؛ (4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ (5) التجار ورجال الأعمال؛ (6) المسافرون عبر معبر الكرامة. وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان. ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلية المعبر في وجه هذه الفئات لمدة 14 يوماً (4 أيام منها فتح جزئياً للحالات الطارئة فقط)، خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

المرضى

أغلقت السلطات المحتلة الإسرائيلية خلال فترة التقرير (شهر سبتمبر) معبر بيت حانون "إيريز" في وجه مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية لمدة 13 يوماً. وفتح المعبر باقي الأيام وسمح بمرور 1,194 مريضاً يرافقهم 1,147 شخصاً من ذويهم، وقد عرقلت سلطات الاحتلال سفر عشرات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية.

زيارات المعتقلين

سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر سبتمبر 169 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 96 من أبنائهم في السجون الإسرائيلية وذلك على دفعتين، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يوضح برنامج زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر سبتمبر 2015

التاريخ	عدد الزائرين	عدد الأطفال	عدد المعتقلين	السجون
2015/9/7	92	20	49	نفحة
2015/9/21	77	19	47	رامون

ويعتبر عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر سبتمبر محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي تتيجها التفاهات التي تم التوصل إليه بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012. فوفقاً للتفاهات يحق لكل معتقل زيارتين شهرياً، ونظراً لوجود 380 معتقلاً في السجون الإسرائيلية فإن عدد الزيارات المستحقة للسجناء تبلغ نحو 760 زيارة شهرياً، في حين لم تسمح سلطات الاحتلال سوى بـ 96 زيارة فقط. وينسحب هذا أيضاً على عدد أفراد ذوي المعتقلين المسموح لهم بزيارة أبنائهم، حيث بلغ عددهم 169 شخصاً خلال شهر سبتمبر، في الوقت الذي كان يجب فيه أن يكون العدد 1,480 شخص، إذا ما سمح بزيارة شخصين اثنين لكل معتقل ولمرتتين شهرياً.

وقد تعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية. كما عانوا من الإجراءات التعسفية الاستفزازية التي ترتكب بحقهم، والتهديد المتواصل بإلغاء زيارتهم في المرات القادمة، وعدم السماح لهم بزيارة أبنائهم في حال لم يستجيبوا لأوامر سلطات الاحتلال الإسرائيلية.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

يشار إلى أن السلطات المحتلة هي من تقوم بتحديد الزائر المسموح له بزيارة المعتقل بالاسم، وينحصر المسموح لهم بالزيارة في الأب أو الأم أو الزوجة أو الأبناء، ويسمح لواحد أو اثنين منهم بالزيارة فقط، وفي حالة عجز أيّ منهم عن الزيارة (بسبب مرض، كبر السن، الوفاة) فلا تسمح السلطات المحتلة بتغيير هذا الشخص، وبالتالي يفقد المعتقل حقه في الزيارة. ولا يسمح كذلك لذوي المعتقلين بإدخال الأغراض الشخصية لأبنائهم بما في ذلك الطعام والملابس.

الفئات الأخرى

سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بمرور 5,334 تاجر أعبر معبر بيت حانون، كما سمحت بدخول 2,171 شخصاً لحاجات خاصة و607 من الموظفين في المنظمات الدولية، و184 من المسافرين عبر جسر اللنبي، و1,266 شخصاً (من كبار السن) للصلاة في المسجد الأقصى، وذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.

ثانياً: معبر رفح البري

أغلق معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، خلال فترة التقرير (25 يوماً)، وذلك جراء الأزمة المصرية الداخلية، وتدهور الأوضاع الأمنية في محافظة شمال سيناء، فيما فُتح لمدة (5) أيام فقط للسفر الحجاج من وإلى قطاع غزة. وقد تمكن خلال هذه الأيام 2,827 حاج من مغادرة القطاع، فيما عاد إليه 484 حاج (الدفعة الأولى)، وأرجعت السلطات المصرية 31 حاج. ولم يتمكن أي مواطن آخر من السفر عبر المعبر خلال فترة التقرير، وقد كشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحييها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "إيريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل. وقد بلغ عدد المواطنين ممن هم بحاجة ماسة للسفر ومسجلين بكشوفات وزارة الداخلية، بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة أكثر من 25,000 شخصاً، وذلك عدا عن آلاف المواطنين الراغبين في السفر، وغير مسجلين في كشوفات وزارة الداخلية.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. إلغاء آلية الأمم المتحدة المعمول بها حالياً لإعادة الاعمار، وذلك بعد أن أثبتت فشلها في التخفيف من حدة معاناة متضرري العدوان الحربي، وبخاصة أصحاب المنازل والمنشآت المدمرة كلياً، حيث لم تتلق هذه الشرائح أي تعويضات أو مواد بناء لإعادة اعمار ممتلكاتهم المدمرة كلياً.
5. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقاً للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن "من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
6. يدعو السلطات المصرية إلى العمل على فتح معبر رفح، وذلك لحل مشكلة آلاف المواطنين الفلسطينيين العالقين في جمهورية مصر العربية ودول العالم، والسماح للآلاف من سكان القطاع بالسفر عبر معبر رفح البري.
7. يعيد المركز التذكير بأن الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة من أخطر أنواع الانتهاكات والعقوبات الجماعية التي نفذتها قوات الاحتلال بحق السكان المدنيين منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية. ويعتبر الحصار غير الإنساني وغير القانوني كارثة من صنع البشر، وجزءاً من جريمة حرب مستمرة ضد المدنيين الفلسطينيين.